

جامعة ميدأوشن
كلية الإدارة
تخصص إدارة الأعمال
مشروع التخرج

أثر التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى سلاسل الإمداد المحلية في تحقيق المرونة الاستراتيجية
في قطاع التصنيع السعودي في ظل الاضطرابات الجيوسياسية الإقليمية لعام 2026

إعداد الطالب
فيصل فائع العسيري
الرقم الأكاديمي: 253002794

إشراف
د. الفيصل عبد الحميد محمد حسن
د. فايز علي جراد
العام الأكاديمي: 2026م

حقوق الطباعة وإقرار الباحث

يقر الباحث بأن هذا المشروع أعد لأغراض أكاديمية ضمن متطلبات برنامج إدارة الأعمال في جامعة ميدأوشن، وأن حقوق حفظه وأرشفته والاستفادة الأكاديمية منه تعود للجامعة وفق الأنظمة والتعليمات المعمول بها، مع حفظ الحقوق الأدبية للمصادر والمراجع التي تم الاستناد إليها وتوثيقها وفق أسلوب APA.

كما يلتزم الباحث بالمحافظة على سرية بيانات المشاركين وعدم الإفصاح عن أسماء الأفراد أو المنشآت، واستخدام البيانات في الأغراض العلمية فقط، وعرض النتائج بصورة إجمالية لا تسمح بالتعرف على هوية أي مشارك أو جهة.

اسم الباحث: _____
فيصل فائع العسيري
التوقيع: _____
التاريخ: ____ / ____ / 2026م

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى والديّ الكريمين، وإلى كل من ساندني وشجعني خلال رحلة الدراسة، وإلى أساتذتي الأفاضل الذين قدموا التوجيه العلمي والمعرفي، وإلى زملائي الذين شاركوني هذه التجربة الأكاديمية. أسأل الله أن يكون هذا الجهد خطوة نافعة في مسيرة التعلم والعمل.

الشكر والتقدير

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى جامعة ميدأوشن وكلية الإدارة على ما قدمته من بيئة تعليمية داعمة. كما أعبر عن امتناني للمشرفين الفاضلين الدكتور الفيصل عبد الحميد محمد حسن والدكتور فايز علي جراد على توجيهاتهما وملاحظاتهم العلمية التي أسهمت في تحسين جودة هذا المشروع. وأشكر كل من قدم رأياً أو ملاحظة أو دعماً لإنجاز هذا العمل.

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى سلاسل الإمداد المحلية في تحقيق المرونة الاستراتيجية في قطاع التصنيع السعودي في ظل الاضطرابات الجيوسياسية الإقليمية لعام 2026. وتنطلق الدراسة من مشكلة تتمثل في تعرض المنشآت الصناعية لتذبذب زمن التوريد وارتفاع التكاليف عند الاعتماد المكثف على الموردين الخارجيين والمسارات البحرية البعيدة، في مقابل توجه وطني يدعم المحتوى المحلي وبناء القدرات الصناعية داخل المملكة.

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتبني إطاراً نظرياً يربط بين أبعاد التحول المحلي المتمثلة في الاعتماد على الموردين المحليين، وتنوع مصادر التوريد، وتطوير الموردين المحليين، وبين أبعاد المرونة الاستراتيجية المتمثلة في استمرارية العمليات، وسرعة الاستجابة، واستقرار زمن التوريد، واحتواء الزيادات المفاجئة في التكاليف. ويستند الإطار إلى النظرية المؤسسية، ونظرية أصحاب المصلحة، ونظرية القدرات الديناميكية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

وتسهم الدراسة في تقديم تصور علمي وتطبيقي يساعد الشركات الصناعية والجهات ذات العلاقة على تقييم جدوى التوطين من منظور استمرارية الأعمال وإدارة المخاطر، مع توفير أداة قياس يمكن استخدامها لاحقاً في التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات.

الكلمات المفتاحية: سلاسل الإمداد المحلية، المرونة الاستراتيجية، التصنيع السعودي، المحتوى المحلي، الاضطرابات الجيوسياسية.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
المستخلص	3
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	5
1.1 مقدمة الدراسة	6
1.2 مشكلة الدراسة	8
1.3 أهمية الدراسة	10
1.4 أهداف الدراسة وأسئلتها	12
1.5 فرضيات ونموذج الدراسة	14
1.6 مصطلحات وحدود الدراسة	17
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	20
2.1 مدخل إلى سلاسل الإمداد	21
2.2 التحول إلى السلاسل المحلية	24
2.3 المرونة الاستراتيجية	27
2.4 المرتكزات النظرية	30
2.5 الدراسات السابقة	34
2.6 الفجوة البحثية وبناء النموذج	41
الفصل الثالث: المنهجية والإجراءات	51
الفصل الرابع: خطة التحليل الإحصائي	64
الفصل الخامس: المناقشة والتوصيات	75
المراجع	80
الملاحق	84
Abstract	92

قائمة الجداول

جدول 1: نموذج الدراسة ومتغيراتها	18
جدول 2: توزيع محاور الاستبانة	57
جدول 3: خطة التحليل الإحصائي	66
جدول 4: ترميز مقياس ليكرت	67
جدول 5: مؤشرات تحليل البيانات المنشورة	72

قائمة الأشكال

شكل 1: نموذج الدراسة والعلاقة بين المتغيرات 18

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناء على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

1.2 خلفية الدراسة وسياقها

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناء على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

1.3 مشكلة الدراسة

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناءً على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

1.4 صياغة المشكلة البحثية

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناء على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

1.5 أهمية الدراسة العلمية

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناء على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

1.6 أهمية الدراسة التطبيقية

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناء على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

1.7 أهداف الدراسة

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناء على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

1.8 أسئلة الدراسة

تزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناء على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

1.9 فرضيات الدراسة

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمة، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناء على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

1.10 نموذج الدراسة ومتغيراتها

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناءً على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

1.11 مصطلحات الدراسة

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناء على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

1.12 حدود الدراسة وتنظيمها

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنويع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنويع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناء على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1 مدخل إلى إدارة سلاسل الإمداد

تزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناء على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

2.2 سلاسل الإمداد العالمية وخصائصها

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناء على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

2.3 سلاسل الإمداد المحلية ومحددات نجاحها

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناء على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

2.4 التحول من العالمية إلى المحلية

تزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناءً على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

2.5 المحتوى المحلي والسياسات الصناعية

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناء على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

2.6 الاضطرابات الجيوسياسية والممرات البحرية

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناءً على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

2.7 المرونة الاستراتيجية في المنشآت الصناعية

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمة، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناءً على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

2.8 أبعاد المرونة الاستراتيجية

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمة، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناء على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

2.9 النظرية المؤسسية وتفسير التوطين

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناء على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

2.10 نظرية أصحاب المصلحة

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناء على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

2.11 نظرية القدرات الديناميكية

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناء على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

2.12 منظور الموارد القائمة على المنشأة

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناء على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

2.13 الدراسات العربية السابقة

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناء على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

2.14 الدراسات الأجنبية السابقة

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناء على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

2.15 أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناءً على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

2.16 الفجوة البحثية

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناء على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

2.17 ما يميز الدراسة الحالية

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناء على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

2.18 خلاصة الفصل الثاني

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناء على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

الفصل الثالث: المنهجية والإجراءات

3.1 منهج الدراسة

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناء على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

3.2 مجتمع الدراسة وعينتها

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناء على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

3.3 وحدة التحليل ومصادر البيانات

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناء على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

3.4 أداة الدراسة وبناء الاستبانة

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناء على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

3.5 صدق الأداة وثباتها

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمة، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناءً على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

3.6 الأساليب الإحصائية المقترحة

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنويع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنويع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناء على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

3.7 الاعتبارات الأخلاقية

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناء على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

جدول: توزيع محاور أداة الدراسة

المحور	الغرض من القياس	طريقة التحليل
الضغط المؤسسي	قياس تأثير المتطلبات والسياسات الوطنية	متوسطات وثبات وارتباط
مرونة الشركة الداخلية	قياس القدرة على الاستشعار والتحول السريع	متوسطات وارتباط وانحدار
المرونة الاستراتيجية	قياس استمرارية العمليات واستقرار التوريد	متوسطات وانحدار

الفصل الرابع: تحليل البيانات وإجراءات اختبار الفرضيات

4.1 تمهيد الفصل

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنويع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنويع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناء على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

4.2 ترميز بيانات الاستبانة

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناء على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

4.3 تحليل الخصائص العامة للبيئة

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناءً على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

4.4 قياس الثبات باستخدام كرونباخ ألفا

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمة، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناء على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

4.5 تحليل المتوسطات والانحرافات المعيارية

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناء على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

4.6 الارتباط والانحدار واختبار الفرضيات

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناء على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

4.7 دمج المؤشرات المنشورة في تفسير النتائج

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنويع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنويع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناء على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

4.8 خلاصة إجراءات التحليل

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمة، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناء على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

SPSS جدول: خطة استخراج جداول

المحور	الغرض من القياس	طريقة التحليل
الخصائص العامة	تكرارات ونسب مئوية	Frequencies
الثبات	معامل كرونباخ ألفا	Reliability Analysis
المتوسطات	متوسط وانحراف معياري	Descriptive Statistics
اختبار الفرضيات	ارتباط وانحدار	Correlation / Regression

الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات

5.1 مناقشة النتائج في ضوء الإطار النظري

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمة، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناء على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

5.2 دلالات الدراسة على قطاع التصنيع السعودي

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناء على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

5.3 التوصيات العملية

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناء على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

5.4 مقترحات الدراسات المستقبلية

يعتمد هذا البحث على تصور وصفي تحليلي يربط بين المتغير المستقل المتمثل في التحول نحو سلاسل الإمداد المحلية وبين المتغير التابع المتمثل في المرونة الاستراتيجية. ويستند هذا الربط إلى الأدبيات الحديثة في إدارة سلاسل الإمداد، ونظرية القدرات الديناميكية، والنظرية المؤسسية، ومنظور الموارد القائمة على المنشأة.

تتزايد أهمية دراسة سلاسل الإمداد في قطاع التصنيع السعودي في ظل التحولات الاقتصادية واللوجستية التي يشهدها العالم. فالمنشأة الصناعية لم تعد تقيس نجاحها بمجرد الحصول على المدخلات بأقل تكلفة، بل أصبحت تقيس ذلك بقدرتها على ضمان الاستمرارية، وتقليل التعرض للصدمات، وبناء شبكة توريد قابلة للتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

تعرف المرونة الاستراتيجية في هذه الدراسة بأنها قدرة المنشأة على الاستمرار والتكيف وإعادة ترتيب الموارد والعلاقات عند حدوث اضطرابات مؤثرة. وهي لا تقتصر على العودة إلى الوضع السابق بعد الأزمة، بل تتضمن التعلم من الصدمة وبناء قدرات جديدة تقلل احتمالات التعثر مستقبلاً.

أظهرت الأزمات الجيوسياسية والاختناقات البحرية أن الاعتماد المفرط على مورد خارجي واحد أو مسار نقل واحد قد يؤدي إلى ارتفاع زمن التوريد وتذبذب التكلفة وتعطل الإنتاج. لذلك أصبح تنوع مصادر التوريد وتطوير المورد المحلي جزءاً من إدارة المخاطر وليس مجرد قرار تشغيلي محدود.

يمثل قطاع التصنيع السعودي أحد القطاعات المحورية في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي؛ إذ يرتبط بتوطين المعرفة، وتطوير المحتوى المحلي، ورفع قدرة المنشآت على المنافسة إقليمياً ودولياً. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى السلاسل المحلية تساعد على فهم أحد المسارات العملية لتعزيز المرونة الاستراتيجية.

وتبرز أهمية هذا المحور في أن القرار المتعلق بالتوريد لم يعد قراراً منفصلاً عن الاستراتيجية العامة للمنشأة، بل أصبح جزءاً من تصورها للمخاطر والاستمرارية والميزة التنافسية. وبناء على ذلك، فإن دراسة العلاقة بين التوطين والمرونة تساعد على تحويل المفهوم من شعار إداري إلى أداة قياس وتحليل.

كما أن ربط موضوع الدراسة بعام 2026 يمنح البحث بعداً زمنياً محدداً، لأن الاضطرابات الإقليمية في هذه الفترة أعادت طرح أسئلة جوهرية حول قدرة المنشآت على الاعتماد على مصادر توريد بعيدة أو مسارات بحرية معرضة للضغط.

المراجع

- آل حكيمي، رؤى بنت محمد عبد الله. (2023). أثر إدارة سلاسل التوريد الخضراء على أداء المؤسسات: دراسة تطبيقية على الشركات الصيدلانية في المملكة العربية السعودية. مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، 4(2)، 1-20.
- السادات، نهال محمد السادات. (2026). تأثير الضغوط المؤسسية على ممارسات إدارة سلسلة التوريد الخضراء لتحسين الأداء التنظيمي: دراسة تطبيقية على عينة من المنظمات الصناعية السعودية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، 7(1)، 669-722.
- سلطان، أشرف فؤاد السيد. (2020). سرعة استجابة سلسلة التوريد كمتغير وسيط بين المرونة الاستراتيجية والمرونة التصنيعية وأداء المنظمة. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، 13(2)، 23-47.
- سفياني، عيبر، والسلمي، نوف. (2024). دور ممارسات إدارة سلاسل الإمداد في تحقيق رضا العملاء في البنوك التجارية السعودية. مجلة الشرق الأوسط للنشر العلمي، 7(4)، 1-28.
- الشهراني، أنس عبد الله مفرح. (2023). قياس أثر المرونة الاستراتيجية على تحقيق التميز في أداء المؤسسات الجامعية السعودية. مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، 5(1)، 1-21.
- وزارة الاستثمار. (2022). مبادرة المرونة في سلاسل الإمداد العالمية. الرياض: وزارة الاستثمار.
- وزارة الصناعة والثروة المعدنية. (2025). مبادرات وبرامج القطاع الصناعي. الرياض: وزارة الصناعة والثروة المعدنية.
- رؤية السعودية 2030. (2025). التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030. الرياض: رؤية السعودية 2030.
- Ivanov, D., & Dolgui, A. (2020). Viability of intertwined supply networks: Extending the supply chain resilience angles towards survivability. *International Journal of Production Research*, 58(10), 2904-2915.
- Wieland, A., & Durach, C. F. (2021). Two perspectives on supply chain resilience. *Journal of Business Logistics*, 42(3), 315-322.
- Notteboom, T., Haralambides, H., & Cullinane, K. (2024). The Red Sea crisis: Ramifications for vessel operations, shipping networks, and maritime supply chains. *Maritime Economics & Logistics*, 26(1), 1-20.
- Muthuswamy, V. V., & Subramanian, K. P. (2024). Strategic insights into supply chain resilience in construction: Unveiling influencing factors and dynamic capabilities. *International Journal of Construction Supply Chain Management*, 14(1), 22-42.
- Alquraish, M. (2025). Digital transformation, supply chain resilience, and sustainability: A comprehensive review with implications for Saudi Arabian manufacturing. *Sustainability*, 17(10), 4495.
- Barbary, M. M. (2025). Supply chain resilience and international trade flow sustainability: Evidence from Saudi Arabia. *Economics - Innovative and Economics Research Journal*, 13(4), 459-480.

الملحق (أ): الاستبانة العربية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، يقوم الباحث بإعداد دراسة بعنوان: أثر التحول من سلاسل الإمداد العالمية إلى سلاسل الإمداد المحلية في تحقيق المرونة الاستراتيجية في قطاع التصنيع السعودي في ظل الاضطرابات الجيوسياسية الإقليمية لعام 2026. تهدف الاستبانة إلى التعرف على آراء المختصين في الشركات الصناعية السعودية، وستستخدم البيانات لأغراض علمية فقط وبصورة إجمالية.

- حجم المنشأة: متناهية الصغر / صغيرة / متوسطة / كبيرة.
- القطاع الصناعي الرئيس: بتروكيماويات وكيماويات / أغذية ومشروبات / مواد بناء / آلات ومعدات / أدوية ومستلزمات طبية / أخرى.
- درجة الاعتماد السابقة على الممرات البحرية: منخفضة / متوسطة / مرتفعة / حرجة.
- مستوى الارتباط ببرامج المحتوى المحلي أو صنع في السعودية.
- مستوى تأثير العمليات خلال عام 2026.
- سنوات عمل المنشأة في السوق السعودي.

فقرات الاستبانة وفق مقياس ليكرت الخماسي

1. تدفع متطلبات المحتوى المحلي منشأتنا إلى زيادة الاعتماد على الموردين المحليين. (1 لا أوافق بشدة - 5 أوافق بشدة)
2. أسهم برنامج صنع في السعودية في إعادة تقييم اعتماد المنشأة على الموردين الخارجيين. (1 لا أوافق بشدة - 5 أوافق بشدة)
3. تعد الحوافز المرتبطة بسلاسل الإمداد عاملاً مساعداً في قرارات التوطين. (1 لا أوافق بشدة - 5 أوافق بشدة)
4. يمثل الالتزام بالتوجهات الوطنية عاملاً مؤثراً في قرارات التوريد. (1 لا أوافق بشدة - 5 أوافق بشدة)
5. تستخدم المنشأة أدوات إنذار مبكر لمتابعة اضطرابات الممرات البحرية. (1 لا أوافق بشدة - 5 أوافق بشدة)
6. تملك المنشأة قدرة على الانتقال السريع إلى مورد محلي بديل عند الحاجة. (1 لا أوافق بشدة - 5 أوافق بشدة)
7. تتوفر لدى المنشأة قواعد بيانات تساعد على معرفة المخزون المحلي المتاح. (1 لا أوافق بشدة - 5 أوافق بشدة)
8. تتمتع إدارة سلاسل الإمداد بصلاحيات كافية لاتخاذ قرارات عاجلة. (1 لا أوافق بشدة - 5 أوافق بشدة)
9. استمرت العمليات الإنتاجية رغم اضطرابات الإمداد الإقليمية. (1 لا أوافق بشدة - 5 أوافق بشدة)
10. ساعدت السلاسل المحلية على تقليل تذبذب زمن التوريد. (1 لا أوافق بشدة - 5 أوافق بشدة)
11. ساعدت البدائل المحلية على احتواء جزء من الزيادات المفاجئة في تكاليف الشحن. (1 لا أوافق بشدة - 5 أوافق بشدة)
12. تعد شبكة التوريد الحالية أكثر قدرة على مواجهة الصدمات المستقبلية. (1 لا أوافق بشدة - 5 أوافق بشدة)

الملحق (ب): دليل المقابلة شبه المنظمة

- كيف أثرت اضطرابات الممرات البحرية في تكلفة الخدمة اللوجستية للمنشأة؟
- ما الأدوات المستخدمة لاستشعار مخاطر الإمداد قبل وقوعها؟
- ما دور متطلبات المحتوى المحلي في قرارات التحول إلى المورد المحلي؟
- هل أصبح التوطين شرطا تنافسيا أو تشغيليا في القطاع؟
- اذكر مثلا على انتقال المنشأة من مورد خارجي إلى مورد محلي.
- ما أهم الفجوات الفنية لدى الموردين المحليين؟
- كيف تغيرت صلاحيات الإدارة في قرارات إعادة تكوين السلسلة؟
- كيف تعرف المنشأة المرونة الاستراتيجية في الظروف الحالية؟
- ما أكبر عائق يمنع الوصول إلى سلسلة إمداد محلية مرنة بالكامل؟

Abstract

This study examines the impact of transitioning from global to local supply chains on strategic resilience in the Saudi manufacturing sector amid regional geopolitical disruptions in 2026. The study builds a descriptive-analytical framework linking localization, supplier diversification, and local supplier development with operational continuity, response speed, lead-time stability, and cost containment. The research contributes to understanding how Saudi manufacturing firms can improve resilience through localized and coordinated supply networks.

**Midocean University
College of Management
Business Administration
Graduation Project**

**The Impact of Transitioning from Global to Local Supply Chains
on Achieving Strategic Resilience in the Saudi Manufacturing
Sector amid Regional Geopolitical Disruptions in 2026**

Prepared by
Faisal Fae' Al-Asiri
Academic ID: 253002794

Supervised by
Dr. Alfaisal Abdulhamid Mohammed Hassan
Dr. Fayez Ali Jrad

Academic Year: 2026